الإشكالية

على الرغم من التحولات التي عرفتها ومازالت تعرفها دول العالم المتقدم، إلاّ أنّ دول العالم العربي حتى لا نقول الوطن العربي[1] لم تخطو إلى حد الساعة الخطوات الجادة نحو إجراء تحول ديمقراطي حقيقي؛ عماده بناء دولة المؤسسات والحق والقانون دولة حقوق الإنسان، دولة الاستقرار والتنمية بل على العكس من ذلك فإنّ العديد من الأنظمة العربية اليوم تجسد المقولة العسكرية مكانك راوح، بل أن بعض الأنظمة مازالت تمارس سياسة خطوة للأمام وخطوتين للوراء، كل هذا يدفعنا إلى طرح التساؤل العميق حول مسألة عدم الوصول إلى تجسيد بنى وقواعد استقرار حقيقي مفضي بدوره إلى تنمية مستديمة وجادة، إننا نتحدث في هذا المقام عن ظاهرة معقدة جدا، والتي تعتبر في ذات الوقت لب العملية أو اللعبة الديمقراطية وبدونها لا يمكننا التحدث عن شيء اسمه تحول ديمقراطي، هذا المتغير هو الاستقرار السياسي الذي أصبح متغيرا تابعا للعملية التنموية، ومن دون هذا الاستقرار لا يمكننا التحدث حقيقة عن أي نجاح للعمليات التنموية مهما كان نوعها وتوقيتها[2]

---

[1] . نظرا لغياب مفهوم الوطن ومقوماته في الفضاء العربي، فالدول العربية أصبحت عبارة عن أقطار مفتتة إلى أجزاء متصارعة، والأصح أن نقول عالم عربي بدل كلمة وطن التي تعني الرقعة الواحدة، وأبسط أمر يجعلنا لا ننعت البلدان العربية بالوطن كون المواطن العربي لا يستطيع الانتقال من بلاد عربية إلى بلاد عربية أخرى إلاّ بتأشيرة تكون في بعض البلاد أصعب حتى من التأشيرة التي تقتطع للولايات المتحدة أو بريطانيا، في الوقت الذي صارت فيه قارة أوربا دولة واحدة.

[2] . المقصود بعبارة قبليا وبعديا هو أن يكون للشعب الأهمية وكلمة الفصل قبل العملية الانتخابية ثم بعد الانتخاب من خلال إشراكه في أمور الحكم ورسم السياسة العامة طبعا عن طريق مختلف قنوات التمثيل في البرلمان والمجتمع المدني و الخبراء والمختصين، وإلاّ فإنّ الشعوب العربية حقيقة لا تزال غير ناضجة، كما هو حال المجتمعات الغربية.